S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/16215
14 December 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لفانواتو لدى
الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة جمهورية فانواتو ، أتشرف بأن احيل ، مرفقا طيه ، رسالة موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الاونرابل الأب والتر هـ . ليني ، رئيس وزراء جمهورية فانواتو ، وتقرير هيئة العفو الدولية عن تيمور الشرقية المرفق بها .

وسأكون ممتنا ، في هذا الصدد ، لو عممت رسالة رئيس الوزراء ، الأب ليني ، والتقرير المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) روبرت ف. فان ليروب
الممثل لدى الامم المتحدة

مرفق

رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣
وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء
جمهورية فانواتو

أتشرف بأن أحيل ، مرفقا طيه ، تقرير هيئة العفو الدولية عن تيمور الشرقية .

ونظرا للحالة الخطيرة السائدة في ذلك الاقليم ، ولأهمية التقرير المذكور أعلاه ، سأكون ممتنا جدا لو عمّم بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) و . هادى ليني
رئيس الوزراء

ضميمة

هيئة العفو الدولية
الامانة الدولية
١٠ شارع ساوثامبتون
لندن WC2E 7HF
انجلترا

التاريخ : آب/اغسطس ١٩٨٣

بيان بالمسائل التي تثير قلق هيئة العفو الدولية في تيمور الشرقية

ترى هيئة العفو الدولية ان الوقت قد حان لاصدار استعراض شامل لسلوك القوات الاندونيسية في تيمور الشرقية وما نجم عن هذا السلوك من انتهاكات لحقوق الانسان تقع في اطار ولاية الهيئة . فقد تلقت الهيئة في الآونة الاخيرة ادلة على تسامح السياسة الرسمية ازاء اخطر انواع انتهاكات حقوق الانسان . وترى هيئة العفو الدولية ، انه توجد في الوقت الحاضر ادلة قوية على ان القوات الاندونيسية في تيمور الشرقية ، تضطلع بصورة منهجية ومستمرة بممارسة اعمال وحشية منذ غزو كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد تعين التشديد ، في كل مرة اصدرت فيها هيئة العفو الدولية بيانا عن تيمور الشرقية ، على ان المعلومات الواردة فيه لا يمكن اعتبارها معلومات كاملة اذ لا تزال الرقابة الصارمة المفروضة من القوات الاندونيسية تحد من امكانية الوصول الى الاقليم ومن حرية تدفق المعلومات خارجه . وقد حدثت انتهاكات حقوق الانسان في سياق لا وجود فيه للحق في حرية تعبير . وتعرض الاشخاص الذين أعربوا عن هذا الحق للاعتقال وسوء المعاملة (١) . ويخضع التحرك والاتصال داخل تيمور الشرقية

---

(١) يشمل هؤلاء الاشخاص الحالات التالية :

- ثلاثة اشخاص كانوا ينتمون في وقت من الاوقات الى اتحاد تيمور الديمقراطي " الاندماجي" ، اعتقلوا وتعرضوا للضرب في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، لانهم على ما قيل ، وجهوا انتقادات للاحتلال الاندونيسي في برنامج اذاعة جمهورية اندونيسيا - مانوكوريك - المذاع بلغة التيتوم .

(يتبع)
../..

وخارجها لرقابة شديدة . ومن المفهوم ايضا لهيئة العفو الدولية ان اهالي تيمور الشرقية الذين سمح لهم في الآونة الاخيرة بمغادرة الاقليم لجمع شملهم باقربائهم في الخارج قد تلقوا تحذيرا من نمباط المخابرات الاندونيسية قبل مغادرتهم ، بعدم افشاء معلومات يمكن ان تسيء الى الاحتلال الاندونيسي وهددوا باتخاذ اجراءات انتقامية ضدهم وضد أعضاء اسرهم الموجودين في تيمور الشرقية اذا فعلوا ذلك .

وقد أمكن ، رغم الظروف السائدة ، تجميع مجموعة كبيرة من الادلة المتعلقة بحالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية .وتستند الحالات الواردة في هذا البيان الى شهادات يساند بعضها بعضا من مصادر متباعدة جغرافيا ومستقلة بعضها عن بعضها .

وبينما تشير الادلة المتوفرة لدى هيئة العفو الدولية منذ مدة الى وجود نمط واضح ومتصل من انتهاكات حقوق الانسان ، فان الهيئة لم تتلق ما يدل بصورة مباشرة على حدوث هذه الانتهاكات بتسامح من الجهات الرسمية الا في الآونة الاخيرة . فقد تلقت الهيئة نسخا من الكتيبات والمبادئ التوجيهية التي اصدرها في الفترة تموز/يوليه-

---

(تابع الحاشية ١)

- عضوان في المجلس الاقليمي للتمثيل الشعبي المعين من قبل اندونيسيا (ديوان بروا كيلان راكيات ديرا)،اعتقلا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ بعد أن كتبا رسالة الى الرئيس سوهارتو في حزيران /يونيه ١٩٨١ مدعين فيها سوء السلوك الخطير من جانب المسؤولين والافراد العسكريين الاندونيسيين بما في في ذلك قتل أشخاص من غير المقاتلين من تيمور الشرقية .

- اشخاص اتصلوا بوفود زائرة وأطلقم للتلفزيون ثم القي القبض عليهم فيما بعد للاستجواب .

ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ القائد الاندونيسي لتيمور الشرقية ، في ذلك الوقت ، ورئيس مخابراته الى الافراد العسكريين الذين يخدمون في مقاطعة بوكاوى من تيمور الشرقية.

وتتضمن هذه الكتيبات مبادئ توجيهية تقضي بالتالي :

(١) التسامح في استعمال التعذيب الجسدى والنفسي في ظروف معينة أثناء الاستجواب وتوفير مبادئ توجيهية للحيلولة دون كشف ذلك (٢) ؛

---

(٢) في الكتيب الخاص بالاجراءات المقررة في اساليب استجواب الاسرى جزء بعنوان " امور ينبغي تجنبها " يتضمن جزيئا فرعيا (خامسا - ١٣) عن " استعمال القوة والتهديد " . وبينما يرد في الجزء الفرعي الاستهلالي وصف لاستعمال القوة والتهديد بأنه امر ينبغي تجنبه بوجه عام ، يبدو أن الجزء الفرعي خامسا - ١٣ يتسامح في استعمال القوة والتهديد ، بما في ذلك التعذيب ، في ظروف معينة . وفيما يلي نصه :

" خامسا - ١٣ استعمال القوة والتهديد

يؤمل عدم تنفيذ الاستجواب باستعمال القوة الا في الحالات التي لا يقول فيها الشخص الذى يجرى استجوابه الحقيقة بسهولة (يراوغ) .

بيد أنه ، عندما يلزم استعمال القوة ، يجب عدم حضورأى عضو من السكان المحليين (دليل أو عضو من الحرس الوطني ، أو شخص عادى) ليشهد ذلك حتى لا تثار كراهية الشعب .

وفي حالات كثيرة ، ينجم عن استعمال القوة ان يدلي الشخص الذى يجرى استجوابه تحت الضغط باعترافات كاذبة لانه يخاف ، وبالتالي يوافق على كل ما يريده الشخص الذى يستجوبه .

تحاشي التقاط صور فوتوغرافية تظهر التعذيب (صور لشخص يعرض لصدمات كهربائية ، أو يجرد من ملابسه وما الى ذلك) .

تذكر ان هذه الوثائق/الصور لا ينبغي ان تطبع بحرية خارج/داخل دنباسار أو أن يحصل عليها **أعضاء غير مسؤولين في المجتمع** " .

(٢) التسامح عن اصدار تهديدات لحياة اشخاص يجرى استجوابهم لضمان تعاونهم (٣) ؛

(٣) وضع سياسة لنقل مؤيدى جبهة فريتيلين واسر أعضاء الجبهة من رجال المقاومة الى " اماكن معينة " بما في ذلك جزيرة **اتورو** (٤) .

---

(٣) في الكتيب التقني الخاص بالأساليب التي يتعين على سلطات القرى (بابينسا /تيم بيميينا ديسا) ان تتبعها في تحطيم الشبكة المؤيدة لجبهة فريتيلين ، الجزء ٣-ج ، يوجد مبدأ توجيهي نصه كالتالي :

" **تبيّن** ان اصدقاءهم مازالوا على قيد الحياة لانهم ادلوا باعترافات صادقة وكانوا مستعدين لمساعدة القوات المسلحة على اعادة الأمن فورا " .

كذلك ،في الكتيب الفني الخاص بنظام الامن في المدن والاماكن المستوطنة (الجزء خامسا - ١٥ - ج - ٣) يوصى المستجوبون باتباع الاسلوب التالي :

" اعطاء ضمان بالحياة للشخص الذى يجرى استجوابه بشرط أن يدلي **باعتراف صادق** وأن يكون مستعدا للمساعدة على تقدم العملية " .

(٤) ينص الجزء ٣ - د من الكتيب التقني الخاص بالاساليب التي يتعين على سلطات القرى ان تتبعها في تحطيم شبكة مؤيدى جبهة فريتيلين على ما يلي :

" قم باجلاء شبكة مؤيدى جبهة فريتيلين الذين **لا** يزالون موجودين في المستوطنات وكذلك اسر اعضاء الجبهة الذين لم يجر اجلاؤهم بعد ،الى اتورو وأماكن اخرى معينة " . (الخط المرسوم تحت العبارة موجود في الأصل) .

فبهذه التعليمات تتسامح وتوصي بسياسات من المتوقع أن يؤدى تنفيذها الى انتهاك حقوق مسلم بها دوليا بوصفها مطلقة ولا يجوز انتهاكها ابدا مهما كانت الظروف . وقد أعربت هيئة العفو الدولية باستمرار عن قلقها ازاء استخدام القوات الاندونيسية في تيمور الشرقية لممارسات تشمل التعذيب ، لاسيما تعذيب الاشخاص الذين يجرى استجوابهم بعد الاسر أو الاستسلام ؛ وعمليات الاعدام خارج النطاق القضائي تتم على وجه الخصوص بالنسبة للاشخاص الذين يعتقد انهم مؤيدون لفريتيلين . واعربت كذلك عن قلقها ازاء نقل بضع الاف من الاشخاص الى جزيرة اتورو ، حيث ظلوا محتجزين في ظروف تعرض صحتهم ورفاهيتهم للخطر الشديد .

وينبغي الا يغيب عن الاذهان ، ان السلطات الاندونيسية قد اعلنت عن سياسة نقل الاشخاص الى جزيرة اتورو للجميع ، بينما تتعارض عمليات التعذيب والاعدام خارج النطاق القضائي بوضوح مع السياسات المعلنة بشأن معاملة اهل تيمور الشرقية المحتجزين بعد الاسر أو الاستسلام . ففي آب/اغسطس ١٩٧٧ ، اعلن الرئيس سوهارتو شخصيا عن عفو عن " بقايا جبهة فريتيلين " الذين يستسلمون ، يضمن سلامتهم بدون قيد أو شرط . وجدد عرض العفو الاولي بعد ان انقضت مدته في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . واستمر اسقاط المناشير التي تضمن سلامة الذين يسلمون انفسهم في المناطق التي يعتقد ان لجبهة فريتيلين وجود فيها . واقنع الاشخاص الذين سلموا انفسهم أو اخذوا اسرى ببث اذاعات والقيام بأشكال اخرى من الدعاية لاثبات انهم لم يصابوا بأذى . وهناك حالات معروفة لافراد من تيمور الشرقية سلموا انفسهم وحصلوا على ضمانات بسلامتهم .

الاستجواب والتعذيب

تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن تعذيب التيموريين الشرقيين الذين يشتبه في معارضتهم الاحتلال الاندونيسي . وتتعلّق هذه التقارير في كثير من الحالات بأشخاص يمرّون على وجه التحديد بالظروف الوارد ذكرها في الكتيب المقتبس منه أعلاه المتعلّق بالاستجواب أي الأشخاص الذين يتعرّضون للاستجواب بعد أسرهم أو استسلامهم.

وقد وصف تيمورى كان يعمل مع المخابرات الاندونيسية الاجراء الذى يتبع في هذه الحالات بقوله :

"ان الاجراء المعتاد هو استجواب الأسرى أو أولئك الذين يستسلمون . وبعد الاستجواب يسمح باطلاق سراح المستسلمين الذين لا يكونون من الجنود المحاربين في صفوف الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية بشرط موافقة مقر المخابرات في ديلي .

وعادة ما يعذّب هؤلاء أثناء الاستجواب ، ولا سيما اذا ظن القائمون بالاستجواب أنهم من جنود أو زعماء الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية. ويجرى التعذيب بضربهم بآلة غير حادة ، والضغط بلفائف التبغ المشتعلة على وجوههم حول أفواههم ، أو بتعريضهم لصدمات كهربائية ، أحيانا في أعضائهم التناسلية .

وعلى السلطات العليا أن تقرر بعد ذلك من يقتل بعد الاستجواب . ويقتل معظم الزعماء أو الأكثر تعليما ، أو معظم ذوى المواهب . ويجرى أيضا استجواب زوجاتهم ويعذبن ثم يقتلن " .

ويتطابق هذا الوصف مع المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية عن حالات فردية بشأن معاملة الأسرى أو المستسلمين من التيموريين . وفي احدى هذه الحالات التي أبلغت بها منظمة العفو الدولية استسلم الشخص المعني للاندونيسيين في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ في قرية بيريكولي بمنطقة بوكاو ومعه ستة رجال آخرين وزوجاتهم وأطفالهم. وكانت أعداد كبيرة من الناس قد اضطرت ، وهي في ظل سيطرة الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، الى النزوح في ذلك الوقت نتيجة للقصف الاندونيسي الشديد لجبل ماتيبيان واستسلم كثيرون منهم ، بموافقة زعماء الجبهة الذين أدركوا أنه لم يعد في الامكان توفير الطعام الكافي للعدد الكبير من الناس الذين يصاحبونهم . وبعد أن استسلم بي احتجز شهرا في مرأب فندق " بوسادا " في بوكاو الذى كان قد حوّل الى مركز للاحتجاز وكان فيه آنذاك ما يقرب من ٦٠٠ آخرين محتجزين . وكان المحتجزون يستجوبون ليلا . وقد استجوب بي في " بوسادا " ولكن استجوابه جرى أساسا في ثكنات بوكاو . وهو يدعي أنه أثناء الاستجواب كان يهدّد بمسدس . وربطت حول ابهاميه أسلاك متصلة بمولّد كهربائي صغير

وعرّض لصدمات كهربائية . وقال ان آخرين أيضا لسعوا بلفائف التبغ المشتعلة ولكن ذلك لم يحدث معه . وبعد شهر من الاحتجاز في بوكاو نقل الى مخزن للبضائع تابع لمتجر سان تاى هو (٥) في منطقة كولميرا في ديلي كانت مخابرات الجيش تستخدمه في عمليات الاستجواب . وقال انه أطلق سراحه من مخزن سان تاى هو بعد أسبوع (٥) .

وتودّ منظمة العفو الدولية بصفة خاصة أن تلفت الانتباه الى مقرّين للاستجواب يقال انهما يستخدمان في ديلي حاليا منذ بداية عام ١٩٨٣ . وكانت هناك تقارير مستمرة عن تعذيب الأشخاص الذين يحتجزون وتساء معاملتهم في هذين المكانين وهما :

- مخزن للبضائع ملحق بمنزل كان يملكه من قبل فرنسيسكو بابو في مدينة روا أبيليو مونتيرا في مقاطعة كولميرا يعتقد أنه تشغله حاليا وحدة RPKAD (Resimen Parakommando Angkatan Darat ، المظليين) التي سمّيت أخيرا كوبساندها ؛

- منزل كان يملكه من قبل جوا دى روزاريو مارتيرس في روا ألفيريز دوارتي أو اربيترو في منطقة فارول تستخدمه مخابرات الجيش (A-I ، المعروفة عموما باسم Intel) في عمليات الاستجواب منذ أواخر عام ١٩٧٩ .

ولدى منظمة العفو الدولية تقارير عن أشخاص اقتيدوا الى مقرّى الاستجواب هذين وخرجوا منهما وبهم علامات ظاهرة تدل على التعذيب . ويذكر أحد هذه التقارير مشيرا الى المنزل الذى تستخدمه Intel ما يلي :

" عذّب أحد أصدقائي الذين ينتمون الى الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية بصدمات كهربائية وبالحرق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وبعد تعريضه للصدمات الكهربائية كانت شفتاه محروقتين ومشقوقتين لأنهم ربطوا الأسلاك في شفتيه . وكان جسمه أيضا محروقا الى حد كبير من اثر لسعه بلفائف التبغ المشتعلة . وقد عذّب للاشتباه في قيامه بنقل معلومات الى قوات الجبهة الثورية " .

وكان من بين الذين ألقي القبض عليهم لاستجوابهم وقيل انهم عذّبوا عدد من النساء يقال ان بعضهن ألقي القبض عليهن للشك في اتصالهن بأقارب لهن في الأحراش . ولدى منظمة العفو الدولية أسماء عدد من النساء ألقت المخابرات القبض عليهن وقيل انهن اغتصبن وأحرقن في صدورهن بلفائف التبغ المشتعلة . والتقارير الواردة عن المنزل الذى تستخدمه RPKAD في روا أبيليو مونتيرو تشهد على سمعته المخيفة :

---

(٥) حتى أواخر ١٩٧٩ كانت مخابرات الجيش تستخدم مخزن بضائع سان تاى هو المذكور أعلاه في اجراء عمليات الاستجواب . وتلقّت منظمة العفو الدولية أيضا تقارير متكررة عن تعذيب أشخاص احتجزوا في مخزن بضائع سان تاى هو .

"اذا كان مالك هناك فالأمر ميئوس منه بنسبة ٩٩٫٩ في المائة . فأولئك الذين ينقلون الى المكان يكونون قد ألقي القبض عليهم في الجبال وهم يحاربون القوات الاندونيسية ، وخاصة قادة الأحراش . ويجرى تعذيبهم للحصول على المعلومات منهم وذلك باطفاء لفائف التبغ في أصداغهم ، وصدورهم وآذانهم وأعضائهم التناسلية وبالصدمات الكهربائية . ثم يقتلون " .

ولدى منظمة العفو الدولية أيضا أسماء أشخاص كانوا محتجزين في واحد من المنزلين المذكورين أعلاه "اختفوا" ويخشى أن يكونوا قد لقوا حتفهم .

وذكر مخبر كان بامكانه في منتصف عام ١٩٨٢ الوصول الى مخزن البضائع الذى يقع خلف المنزل الذى تستخدمه RPKAD حيث كان السجناء يحتجزون أنه رأى ١٠٠ شخص هناك حكم من مظهرهم وملبسهم أن الغالبية العظمى منهم قرويون من منطقة أخرى غير ديلي . ولا تعرف منظمة العفو الدولية شيئا عن حالة هؤلاء الناس حاليا . ورغم ذلك فهناك من الأسباب ما يدعو الى القلق على سلامتهم نظرا لوجود تقارير أخرى تشير الى أن الناس الذين يفهم أنهم أرسلوا الى أحد مقرّى الاستجواب المذكورين في ديلي لم يعودوا الى الظهور .

وتخص احدى هذه الحالات فينانسيو غوميز وهو عضو في اللجنة المركزية للجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية كان قد ألقي القبض عليه في ديلي في الأيام الأولى للغزو الاندونيسي الذى وقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ . والذين ألقي القبض عليهم في ذلك الوقت ونجوا من الاعدام الفورى (٦) نقلوا أولا الى فندق تروبيكال ثم بعد ذلك الى سجن المنطقة البرتغالية (الكاديا كومركا التي لا تزال تسمى كومركا رغم أن الاندونيسيين غيروا اسمها الى ليمباغا بيماسيراكاتان ديلي) في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ . وقد أطلق سراح فينانسيو غوميز من كومركا عام ١٩٧٩ . وفي أعقاب الهجوم الذى قامت به الجبهة على محطة للاذاعة في "داري" التي تقع على مشارف ديلي في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، كان فينانسيو غوميز واحدا من زهاء ٦٠٠ شخص قيل أنهم ألقي القبض عليهم في ديلي . وقد احتجز أولا في كومركا ولكنه نقل بعد أسبوع الى المنزل الذى تستخدمه Intel في فاروال . ولم يظهر بعد ذلك .

وقد تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير عن أشخاص يموتون نتيجة للتعذيب والضرب الذى تعرّضوا له أثناء الاستجواب وربما كان ذلك أيضا مصير آخرين قيل أنهم "اختفوا" . فقد قيل ان أورلاندو ماركيز ، الذى كان الاندونيسيون قد عيّنوه مأمورا (camat) لمنطقة

---

(٦) قيل ان أكثر من ٤٠ سجينا أعدموا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ في مبنى الجمرك في بونت كايس حيث كان السجناء يحتجزون في البداية .

اليومار الفرعية في لوس بالوس ، مات نتيجة للكمات التي تلقّاها أثناء الاستجواب بعد أن ألقي القبض عليه بتهمة السخط وذلك بعد عودته من حضور دورة دراسية للمديرين في جاوا . وقيل ان أفونسو فريتاس الذى استسلم في أواخر عام ١٩٧٨ مات في منزله في فيماس عام ١٩٧٩ بسبب لكمات تلقّاها أثناء احتجازه في "بوسادا" في بوكاو . ولدى منظمة العفو الدولية أسماء ١٤ شخصا ذكر أنهم ماتوا نتيجة للتعذيب والتجويع في سجون في ديلي وايلو بعد الهجوم الذى شنّته الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

وتلقّت منظمة العفو الدولية معلومات تفصيلية عن استجواب ١٠٣ أشخاص ألقي القبض عليهم لصلتهم بالهجوم الذى يدعى أن الجبهة قد وضعت خطة للقيام به على مدينتي بازارتيت وليكيزا في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، وقيل ان جميعهم ما عدا ثلاثة قد عذّبوا . وقد ألقي القبض على أولئك الأشخاص لاستجوابهم في شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل عام ١٩٨١ في مقر القيادة العسكرية (كوديم) لمنطقة ليكيزا . وكان من بين الذين استجوبوا مزارعون وطلبة ومدرسون وموظفون حكوميون وأفراد في الميليشيا المدنية (هانسيب) وعديد من أعضاء المجلس الشعبي النيابي للمنطقة الفرعية ، منهم رئيس المجلس . وتلقّت منظمة العفو الدولية صورتين من رسالتين موجّهتين الى مدير محلي من شخصين وقّعا اقرارين يعترفان فيهما باشتراكهما في الخطة المزعومة . وتصف احدى الرسالتين كيف قامت السلطات الاندونيسية ، بعد أن أصر كاتب الرسالة في البداية على أنه لم يشترك في الهجوم المدبّر المزعوم ، باقتياده لمقابلة موظف سابق في الحكومة كان محتجزا في سجن "كوديم" المحلي . وقال له هذا السجين "أنا لم أخطئ في شيء ، ولكني في النهاية تكلّمت لأني لم أتمكّن من تحمّل المعاناة والعقاب . ومن الأفضل أن تكذب وتطيع" . وقد قابل كاتب الرسالة فيما بعد اثنين آخرين كانا قد ألقي القبض عليهما لصلتهما بالهجوم المزعوم وقالا أنهما أيضا عوملا معاملة سيّئة قاسية ونصحاه بأن يعترف بأنه اشترك في الهجوم المزعوم . ويؤكّد كاتب الرسالة الثانية أيضا أنه لم يشترك في الحادث المزعوم . ولكنه يضيف قائلا "لقد أرغمت على الاستسلام لأني لم استطع أن أتحمّل الضرب والركل والصدمات الكهربائية ... والأدهى من ذلك ، أنهم قالوا لي انني اذا لم أعترف ، فسأقتل مثل أبطال الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . ولكن لولا الضرب والركل والصدمات الكهربائية ، ولو كان مصيرى أن أقتل فحسب ، لتوفّرت لدى الشجاعة للتمسّك بالحقيقة" . ولا تعرف منظمة العفو الدولية مصير أولئك الأشخاص البالغ عددهم ١٠٣ الذين ألقي القبض عليهم في ليكيزا في شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨١ . فقد قيل ان بعضهم نقل الى جزيرة أتاورو . وعلى أية حال هناك أيضا دلائل ، تدعو الى الانزعاج على أن كثيرين منهم قتلوا بعد ذلك . وقد سرد أعضاء المجلس الاقليمي (DPRD) في رسالتهم المؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨١ الموجّهة الى الرئيس سوهارتو ، المشار اليها أعلاه (انظر الحاشية ١ صفحة ٣) ، شكوى وردت مؤخرا مؤدّاها ما يلي :

"في منطقة ليكيزا قتلت القيادة العسكرية (كوديم) عشرات من الناس بعد أن عذّبوا بالصدمات الكهربائية وغيرها من أشكال الحرق دون مبررات كافية" .

../..

عمليات الاعدام المخالفة للقانون وحالات " الاختفاء"

لقد توفرت الآن مجموعة كبيرة من الأدلة التي تبين ان القوات الاندونيسية في تيمور الشرقية قد لجأت الى تنفيذ عمليات اعدام مخالفة للقانون ، على نطاق واسع منذ الأيام الاولى للغزو . ولدى جمعية العفو الدولية الآن قوائم بأسماء مئات من الاشخاص قيل أنهم قتلوا خارج المعارك أو " اختفوا " فيما بين شهر كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ ونهاية عام ١٩٨٢ . وقد ركزت التحريات التي اجرتها جمعية العفو الدولية على الفترة من اوائل عام ١٩٧٩ وكشفت عن انماط متكررة لعمليات قتل وحالات " اختفاء " واسعة النطاق فضلا عن ما يبدو وأنه عمليات قتل عشوائية لافراد وجماعات صغيرة .

وتعتقد جمعية العفو الدولية انه من الثابت الآن بلا شك انه قد اعدم عدة مئات من اهالي تيمور الشرقية في جميع انحاء الاقليم فيما بين اواخر عام ١٩٧٨ وشهر ايلول /سبتمبر ١٩٧٩ . قتل بعضهم بعد استسلامهم او اسرهم مباشرة وقتل الآخرون بعد ذلك بفترة وكان يشك في ان بعضهم على صلة " بفريتيلين " ولكنهم لم ينضموا اليها في الغابة . وجاء في تحليل مرفق بقائمة تضم اسماء ١٥ شخصا قتلوا في الجزء الشرقي من الاقليم خلال هذه الاشهر ان بعض هؤلاء الاشخاص كانوا يشغلون مناصب من الرتبتين الاولى والثانية في " فريتيلين" وان البعض الآخر كان اشخاصا يزاولون مهنا مدنية لم يشتركوا مطلقا في القتال . ويشير التحقيق الذي اجرته جمعية العفو الدولية بشأن عمليات القتل هذه ان اكثر المناطق تضررا تقع في الجزء الشرقي من الاقليم ، ولا سيما منطقة لوس بالوس والمدن والقرى الواقعة على مقربة من جبل ماتيبيان . ويقال انه خلال عملية نفذت في المنطقة المحيطة بجبل ماتيبيان في الفترة من ١٥ الى ١٧ نيسان /ابريل ١٩٧٩ أعدم في اواتولاري أو اتوكارابا و وفيكيكين واوسو وباغيا والقرى الواقعة على سفح الجبل ١١٨ شخصا لم يشتركوا في القتال . وتوجد لدى جمعية العفو الدولية اسماء ٣١ شخصا قيل انهم قد اعدموا في كيليكاي خلال شهري ايار/مايو وحزيران /يونيه ١٩٧٩ . ويقول تقرير عن الحالة في تلك الفترة مايلي :

" انهم عندما يريدون ان يصفّوا شخصا يقولون انه قد ذهب لمواصلة دراسته أو انه قد رحل الى جاكرتا او لشبونه او انه قد استدعي على وجه السرعة الى كيليكاي . وكيليكاي هو مركز اداري يقع عند سفح جبل ماتيبيان نفذوا فيه عمليات قتل كثيرة . وذكر كيليكاي يثير الرعب في قلوبنا والرجفة في اجسادنا لأن كيليكاي يعني الموت الأكيد لمن يستدعون اليه " .

وتوجد لدى جمعية العفو الدولية أسماء ٨٢ شخصا قيل انهم قد" اختفوا" أو أعدموا في منطقة لوس بالوس في عام ١٩٧٩ وتوجد لدى جمعية العفو الدولية أيضا

اسماء اشخاص قيل انهم قتلوا أو " اختفوا " في اجزاء اخرى من الاقليم غير المنطقة الشرقية ، منها منطقتا " ايلو" و " سامي " وفي العاصمة ديلي .

وفيما يلي بيانان نموذجيان يتعلقان بهذه الفترة :

ايناسيو دى فونسيكا ، المعروف ايضا باسم سولان ، استسلم هو وزوجته في اواخر عام ١٩٧٨ بالقرب من اوسو . وقيل أن قائد الفرقة التى استسلم لها قد اكد له شخصيا انه لن يمس بضرر . وقيل انه قتل بعد ذلك باشهر قليلة في كيليكاى في شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٩ . كما قيل انه كان قد نقل بطائرة عمودية من باوكاو الى كيليكاى . " وهبطت الطائرة بالقرب من مكتب المدير . وفيما بعد اقتاده اربعة رجال مسلحين الى التل الواقع خلف الكنيسة . وكان هو اول من فتح الطريق لجميع اولئك الذين استسلموا" .

انطونيو سارمنتو ، احد زارعي الخضر في " سلوى " وكانت " ايلو" قد استسلمت للاندونيسيين في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ويقال ان القوات الاندونيسية قد اخذته في احدى ليالي شهر تموز/يوليه ١٩٧٩ على اعتبار انه مشتبه في انه عضو في " فريتيلين " ولم يعد مطلقا .

نوربرتو كوريا من قرية سيكال ، باوكاو ، نقل الى كيليكاى في شهر ايار/مايو١٩٧٩ واستجوب بشأن ابنائه الذين كان يظن انهم مع " فريتيلين" فى الغابه . ولم يكن هو نفسه في يوم من الايام مع " فريتيلين" ويقال انه قد قتل بعد استجوابه عن المكان الذى يوجد فيه ابنائه .

بعد ان استسلم جوان اندرادى سارمنتو للاندونيسيين في اواتوكارا باو فيكيكية في شهر تشرين الاول /اكتوبر او تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ عاد الى بيته في لوس‌بالوس واستأنف عمله كممرض . وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٧٩ قيل انه قد اقتيد هو وعدد من الاشخاص وقتلوا في لوس‌بالوس . ومن بين الافراد الذين قتلوا ضمن هذه المجموعة الاشخاص التالية اسماؤهم : تومي كريستوفان الذى قيل انه لم يكن في يوم من الايام من المتعاطفين مع " فريتيلين " ، وانه كان يعمل مع الاندونيسيين كمترجم شفوى ، بيد انه قيل انه قد اشتبه في انه يكرههم لانه كان قد اعترض على عمليات القتل التى كانت ترتكب في ذلك الوقت في منطقة لوس‌بالوس ؛ وبينيديتو سافيو الذى عندما قتل كان يعمل مساعدا " لبوباتي" (مدير منطقة) لوس‌بالوس . وكان من بين الذين قيل انهم قتلوا في عام ١٩٧٩ اشخاص ادمجوا في الجهاز الادارى او العسكرى الاندونيسي بعد الغزو . وكان من بينهم وحدة عسكرية مؤلفة من ٤١ رجلا بقيادة شخص يدعى جوان برانكو . وقيل ان افراد الكتيبة ١٢٦ قد قتلتهم جميعا في غارى اواى ، باوكاو ، في تموز/يوليه ١٩٧٩ . وقيل انهم قد اتهموا بخيانة الاندونيسيين اثناء الهجوم الذى وقع على جبل ماتيبيان في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

وخلال سنة ١٩٧٩ ، كانت هناك ايضا انباء كثيرة عن " اختفاء " اشخاص ، ولا سيما في ديلي . وصرح اندونيسي كان قد قام بزيارة لتيمور الشرقية استغرقت عدة اشهر خلال النصف الاول من عام ١٩٧٩ بانه في اواخر شهر اذار/مارس " كان اهالي ديلي في حالة عصبية بسبب الاخبار التي مفادها ان بقية زعماء " فريتيلين " قد اختطفوا اثناء الليل ولا احد يعرف مكانهم ". ووصف الأب ليونيتو ريغو ، وهو قس برتغالي سمح له بمغادرة تيمور الشرقية في شهر حزيران/يونية ١٩٧٩ ، الحالة في ديلي عندما غادرها بمايلي : " ان أى شخص كان على صلة " بفريتيلين " ليس بمأمن ؛ فانه يمكن ان يؤخذ في أى وقت دون ان تعرف اسرته ويوضع في مكان آخر ، يوضع في معسكر اعتقال ، او احيانا " يختفي " ببساطة ".

وقد " اختفى " في ديلي وفي اماكن اخرى في ذلك الوقت عدد من زعماء "فريتيلين" الذين استسلموا او اسروا ، وكان من بينهم عدة اشخاص كانوا اعضاء في اللجنة المركزية " لفريتيلين " ، وأشخاص كانوا قد عينوا وزراء عندما اعلن قيام الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ومنهم خميس باصاريوان بن عمر ، وزير التعليم والثقافة ، وانطونيو دوارتي كافارينو ، وزير العدل ، وجوفينال ماريا دى فاتيما اباسبو ، وزير المالية ، وهيرمنيجلدو ألفيس ، نائب وزير الدفاع الوطني ، ودومينغوس دى كوستا ريميرو ، نائب وزير المواصلات والنقل ، وماريا دوسو بميريرا كافارينو ، ودولسي ماريا دا كروس ، وسيباستيان مونتالفان ، وأفونسو ريدنتور دى اراوخو وليوبولدو جواكيم ، اعضاء اللجنة المركزية .

وليبولد و خواكيم ، وهو عضو باللجنة المركزية للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ، استسلم في سامي بجنوب غربي الاقليم في أوائل عام ١٩٧٨ . وقد اعتبرت السلطات الاندونيسية الحادث هاما بما فيه الكفاية بدرجة جعلها تصدر نشرة دعائية تحمل صورته وتعلن استسلامه . وقد احتجز بعد استسلامه لعدة أشهر في مستودع سان تاى هو . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ بعد اطلاق سراحه ببعض الوقت ، أخذته القوات الاندونيسية من منزله واقتادته تحت الحراسة الى منزل ابنة أخيه البالغة من العمر ١٧ عاما وتدعى ماريا غوريت خواكيم . وقد احتجزت ماريا غوريت خواكيم في عام ١٩٧٦ بوصفها عضوا في منظمة الطلاب التابعة للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة " يونيتيم " (UNETIM) . وقد نقل كلاهما فيما بعد بزعم العمل في بوكاو . ولم يظهر أى منهما منذ ذلك الحين أو يعثر له على أثر . وقد بلغت منظمة العفو الدولية تقارير مختلفة غير مؤكدة تفيد اعدامهما .

وكان العديد من الذين "اختفوا" من ديلي محتجزين في السجن وقت "اختفائهم" . وكان من بينهم قائد القوات المسلحة للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ، دومنغوس داكوستا ريبيرو ، الذى أفادت التقارير انه أسر ونقل الى ديلي في عام ١٩٧٧ . وقد أفادت التقارير انه نقل مع عشرة آخرين من المسجونين في سجن كوماركو ، ليلة ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، من السجن الى شاطئ يقع شرقي ديلي ويسمى "أريا برانكا" وأعدموا بواسطة أفراد الكتيبة ٧٤٥ - وهي وحدة من التيموريين يقودها أندونيسيون . وكان ضمن هذا الفريق من المسجونين أيضا فيلو مينو ألفيز وما نيكاس اكسبرستو وكانا معروفين في ديلي قبل الغزو بوصفهما عضوين بفريق موسيقى شعبي يسمى "سنكو دى أوريئتي" . وكان كلاهما قد استسلم في موبيسي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . وكان هناك مسجونان آخران في سجن كوماركو هما خواو دى كونسيكا ، وهو موظف سابق بادارة الأشغال العامة في ظل البرتغاليين وخواو بوسكو سارمينتو كوينتاو ، وكان من قبل واحدا من رجال الشرطة العسكرية في الجيش البرتغالي . وقد أخذتهما قوات "ربكاد" (RPKAD) في احدى ليالي آذار/مارس ١٩٧٩ ولم يظهرا مرة أخرى على الاطلاق . وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأن هذين المسجونين قد قتلا في "ليك تاسيتولو" غربي ديلي . وقد تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن أشخاص اقتيدوا الى "أريا برانكا" و "ليك تاسيتولو" لكي يقتلوا .

أما أقارب نيقولا ولوباتو ، رئيس الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة ، الذى أفادت التقارير انه قتل أثناء القتال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، فكانوا فيما يبدو هدفا مقررا للاعدام ، فقد أفادت التقارير أن أمّ نيقولا ولوباتو ، السيدة فيليسمينا لوباتو ، قد قتلت مع عدد من أولادها بعد فترة من الاحتجاز عقب الاستسلام ، وذلك في آذار/مارس أو نيسان/ابريل ١٩٧٩ في لاكلوتا بفيكيكي . وأفادت التقارير أن شقيقة نيقولا لوباتو ، ماريا لوباتو ، وزوجها مويزس بيدادى قتلا في أواى بويو ، ببوكاو في آذار/مارس ١٩٧٩ ، وقد "اختفى" عم نيقولا لوباتو ، السيد باولو ، في أواخر عام ١٩٨٠ في ديلي بعد فترة من استسلامه .

وقد استمرت منظمة العفو الدولية في تلقي تقارير عن " حالات الاختفاء " وعمليات الاعدام منذ عام ١٩٧٩ . وقد وقعت موجة أخرى من الاعتقالات وعمليات القتل و" حالات الاختفاء " في ديلي بعد الهجوم الذى شنته الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، وعدا " حالات الاختفاء " مثل اختفاء فينا نشيو غوميز ، المشار اليها أعلاه " تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير عن عمليات قتل مباشرة تمت على يد بعض القوات تحت القيادة الاندونيسية في أعقاب الهجوم مباشرة . وتردد ان ٥٠ أسرة تعيش في منطقة مجاورة لـ" ديرى" التي وقع فيها الهجوم قد قتل أفرادها بطريقة عشوائية على سبيل الثأر للغارة . وقد أرسل أسقف ديرى ، المونسنيور مارتينيو دا كوستا لوبيز ، تقريرا عن بعض عمليات القتل التي وقعت في ديرى عقب هجوم حزيران/يونيه ، الى رئيس أساقفة جاكارتا . وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، أفادت التقارير أن شخصا يدعى لوبيرتو استسلم برفقة الأسقف وقساوسة آخرين الى القائد العسكرى المحلي الذى ضمن سلامته . وتردد أن لوبيرتو نقل بعد ذلك بضعة أيام الى بهو المعهد اللاهوتي في ديرى حيث تعرّض للضرب والتعذيب على أيدى أعضاء الميليشيا المدنية (هانسيب) . وفي ٢١ حزيران/يونيه ، أفادت التقارير انه قتل وألقيت جثته في أحد الأودية . وقد سجلت رسالة الأسقف أيضا عمليات التعذيب والقتل العلني التي ارتكبها أفراد الهانسيب مرة أخرى في ٢ - ٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ضد ثلاثة رجال وامرأة . وأبلغت منظمة العفو الدولية أيضا انه تمّ عقب الهجوم الذى وقع في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ نقل ١٨ شخصا بشاحنة الى مكان يسمى " فاتوهاى " بالقرب من بيكورا شرقي ديلي على الطريق الى بوكاوبواسطة أفراد " ريكاد " (RPKAD) .

وأفادت التقارير ان هؤلاء الأشخاص قتلوا باطلاق النار عليهم وهو يهبطون من الشاحنة وحرجت جثثهم عندئذ من فوق أحد التلال وتركت . وتحتفظ منظمة العفو الدولية بأسماء ٧٤ شخصا أفادت التقارير انهم اعدموا أو " اختفوا " أو توفوا نتيجة للتعذيب في منطقة ديلي في أعقاب الهجوم الذى وقع في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

وخلال عملية " اقرار الأمن " (أوبراس كيمانان) في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٨١ تم توزيع آلاف من التيموريين لتشكيل " أسيجة " من الأشخاص كله عليهم أن يتجمعوا ويتدفقوا للقضاء مباشرة على بقايا قوات الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة . وذكرت التقارير أن المدنيين الذين جندوا لهذه العملية قد عرضوا لخطر بالغ على حياتهم . وطلب منهم أن يتقدموا أمام القوات الاندونيسية وكانوا غير مسلحين أو مسلحين فقط بأسلحة بدائية . وقد تلقّت منظمة العفو الدولية عديدا من التقارير تفيد بأن الذين عادوا الى منازلهم بعد العملية قد ظهرت عليهم علامات الضعف الجسدى الشديد نتيجة لعدم كفاية المخصصات الغذائية . وكان من الواضح أيضا أن العديد منهم لم يعودوا الى منازلهم . وليس في الامكان تقدير الأعداد التي قتلت في العملية أو تحديد الظروف الدقيقة لوفاتهم . وقد تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير تغطي فترة العملية والأشخاص الذين قتلوا خارج نطاق الاشتباكات .

" ألقت القوات الاندونيسية في احدى ليالي شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨١ القبض على عضو سابق " ب " وهو في الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة يبلغ من العمر ٣٣ عاما ، وكان قد استسلم في عام ١٩٧٨ ؛ ونقلته تلك القوات من بيته في منطقة غريلوس بديلي . وكان "ب" واحدا من مجموعة تتكون من حوالي ٥٠٠ فرد جندوا الزاميا في ديلي في ذلك الوقت . وفي أواخر أيلول / سبتمبر أعيدت الى ديلي جثث الأفراد الذين قتلوا من هذه المجموعة في العملية . وكان من بينها جثة "ب" الذى أطلقت عليه النار في مؤخرة الرأس. وقال شهود وفاته انه كان واحدا من عدة تيموريين قتلتهم القوات الاندونيسية بعد أن تمكنت احدى وحدات الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة من تجنب الوقوع في الأسر" .

وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية لم تتلق تقارير عن عمليات قتل و " اختفاء " واسعة النطاق منذ وقت عملية " اقرار الأمن " في عام ١٩٨١ ، فقد استمرت التقارير تفد عن عمليات القتل الفردية وهناك ما يدعو للقلق من انه في غياب أى نية واضحة لالزام القوات الاندونيسية بالعمل في حدود القانون فانه يمكن أن تنشأ ظروف تلجأ فيها القوات الاندونيسية الى تدابير وحشية على نطاق واسع .

وتواصل منظمة العفو الدولية تلقى تقارير مثل التقارير التالية :

- في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، ألقت القوات الاندونيسية في فيماس ببوكاو القبض على أربعة أشخاص هم خوسيه فيفاس وأدغوستو بيبو وأدغوستو غوسما وكوسمو فرتياس بسبب الاشتباه بأن لهم علاقات بالجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة . وأفادت التقارير أن خوسيه فيفاس المدرس بمدرسة ابتدائية ، قد قتل بعد اعتقاله . وقد نقل الآخرون الذين ذكرت التقارير انهم قد لقوا حماية بسبب تدخل أسرهم الى ديلي حيث احتجزوا لفترة في الثكنات البرتغالية السابقة في تابيسي .

- وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، أفادت التقارير أن خواو بريتو ، من فيكيكي ، قد أعدمه الجنود الاندونيسيون في فينيلالي ببوكاو بعد أن ضرب جنديا اندونيسيا كان قد اعتدى على زوجته جنسيا .

- وفي حوالي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، أفادت التقارير أن " ف " الذى كان قد استسلم في الشهر السابق ، قد حرق علنا حتى الموت في اينارو. وأفادت التقارير انه جند بعد استسلامه للعمل مع الاندونيسيين وأعيد الى الأدغال بمهمة اقناع أتباع الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة بالاستسلام. وبعد عودته من الأدغال بقليل هوجمت مدينة اينارو . وأفادت التقارير أن الأندونيسيين اتهموه بخيانتهم وحرقوه حتى الموت علنا ليكون مثالا .

جزيرة اتورو وغيرها من أماكن الاحتجاز

بدأت ترد منذ وسط عام ١٩٨٠ تقارير حول نقل الأشخاص الى جزيرة أتورو ، وذلك عندما أظهر أن عددا غير معروف من الناس أرسلوا الى الجزيرة بسبب ما يزعم من مشاركتهم في الهجوم الذى حصل يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ والذى أشرنا اليه سابقا . وقد كان "غ" الذى استسلم في مناتوتو في شباط/فبراير ١٩٧٩ واحدا من حوالي ٦٠٠ من الذين اعتقلوا في شهر تموز/يوليه ١٩٨٠ على اثر هجوم حزيران/يونيه . وقد كان عمره وقت الغزو ١٣ سنة ولم يزد عن ١٧ سنة وقت اعتقاله . وبعد فترة من التحقيق معه في مقر القيادة العسكرية للمنطقة في منطقة كولميرا وبعد فترة من الاحتجاز في سجن كوماركا في ديلي ، أرسل الى جزيرة أتورو . وكان قد اعتقل في مقر عمله ولم تبلغ أسرته رسميا عن مكانه وكما تلقت منظمة العفو الدولية تقارير أخرى عن عمليات نقل الى جزيرة أتورو جرت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الى نيسان/ابريل ١٩٨١ وهي تفيد بنقل عدة مئات من أهالي تيمور من مناطق لوس بالوس وباوكاو وليكويكا . وتذكر التقارير أن أولئك الذين أرسلوا الى جزيرة أتورو خلال هذه الفترة كانوا من المدنيين المشكوك بتعاطفهم مع منظمة فريتيلين ولم يكونوا من المقاومين النشطين . والأشخاص الذين تعرفهم منظمة العفو الدولية بالاسم والذين ارسلوا خلال هذه الفترة الى الجزيرة كانوا بالفعل يعملون في أنشطة مدنية بوصفهم موظفين حكوميين وفلاحين ومعلمين وطلاب قبل اعتقالهم . على أن غالبية اولئك المنقولين الى جزيرة أتورو أرسلوا الى الجزيرة في فترة حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ١٩٨١ خلال "عطية الأمن" التي أرسل في اطارها أكثر من ٣٤٠٠ شخص الى الجزيرة .

ويشكل النساء والأطفال والمسنين نسبة عالية من الذين أرسلوا الى الجزيرة . ويمكن شرح الموضوع بحالة "غ" . فقد كان زوجها عضوا في منظمة فريتيلين وقد أوقفتها القوات الاندونيسية في ديلي للتحقيق وذلك في أوائل عام ١٩٨٠ ، وصرحت أثناء التحقيق أن زوجها ما زال على قيد الحياة . ونتيجة لتصريحها ذاك ، أرسلت هي وأختها وأمها وثلاثة من أبنائها الى جزيرة اتورو . وهناك حالة أخرى تتعلق بغلام عمره ثماني سنوات وهو واحد من ١٦ غلاما ادرجت اسماؤهم في الاحصائيات الرسمية باعتبارهم من الايتام وقد أرسلوا الى جزيرة أتورو لأن السلطات الاندونيسية عرفت ان له شقيقا هو عضو في منظمة فريتيلين وما يزال في الادغال .

ان الاوضاع التي يواجهها الاشخاص الذين أرسلوا الى جزيرة أتورو في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ تستحق الشجب . ففي ذلك الوقت كان المحتجزون لا يزودون بأكثر من علبة واحدة من الذرة كل أسبوع باعتبار هذا نصيبهم من الاغذية وكان من المفترض بهم أن يستكملوا هذا الغذاء بزراعة أغذيتهم بأنفسهم . أما من الناحية العملية فان عدم خصوبة

الجزيرة وتركيب السكان المعتقلين فيها جعل هذا صعبا للغاية وكان معظمهم يضطر للبحث عن الطعام على شكل أوراق الشجر والجذور وغير ذلك من المواد التي يمكن أكلها . وتذكر الاحصائيات الرسمية ان عدد الوفيات بين المحتجزين في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨١ وأيار/مايو ١٩٨٢ ، بلغ ١٧٦ . على أن التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية تشير الى أن ضعف هذا العدد على الأقل توفي في الجزيرة نتيجة لسوء التغذية والالتهابات المعدية والملاريا خلال النصف الثاني من عام ١٩٨١ .

وفي البداية كان ينتظر من الأسر التي نقلت الى جزيرة أتورو أن تبني بنفسها مأواها ولكن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ نقل المحتجزون الى ثكنات حديثة البناء عرضها ٢٠ قدما وطولها ٦٠ قدما ويسكن واحدتها حوالي ٦٠ شخصا . وبعد الزيارة التي قام بها وفد من اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى جزيرة اتورو في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، وافقت السلطات الاندونيسية على أن تضطلع اللجنة ببرنامج للاغاثة الطارئة بالاغذية والمواد الطبية في الجزيرة .

وعلى الرغم من التأكيدات الاندونيسية السابقة التي تعد باغلاق اتورو والتي تحدد منتصف عام ١٩٨٢ كتاريخ محتمل لذلك ، فان عدد المحتجزين هناك ازداد زيادة كبيرة خلال العام ذلك من ٣٢٨٠ شخصا في شباط/فبراير ١٩٨٢ الى ما يربو على ٤٠٠٠ شخص في وسط أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . ومنذ بداية عام ١٩٨٣ وردت الأخبار بأنه أعيد عدد كبير من الناس الى البر الرئيسي . على أن من المفهوم أن عدد الاشخاص الذين لا يزالون محتجزين في الجزيرة قد انخفض بحلول شهر آب/أغسطس ١٩٨٣ الى حوالي ١٦٠٠ شخص . وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن الذين اعيدوا الى البر الرئيسي لم يعادوا بالضرورة الى قراهم الاصلية . فهناك مجموعة من الذين كانوا محتجزين في جزيرة أتورو يقال انها أعيدت لا الى منازلها الأصلية في الجزء الشرقي من الاقليم ولكن الى " قرى لاعادة الاستيطان " قرب ملياتا في اقصى الغرب .

ولا تزال منظمة العفو الدولية تتلقى تقارير عن المحتجزين دون تهمة أو محاكمة في أماكن أخرى غير أتورو . ومن المفهوم الآن أن عدد السجناء السياسيين المحتجزين في كومارکا في ديلي أقل بكثير مما كان عليه عام ١٩٧٩ عندما كان ذلك السجن يضم حوالي ٧٠٠ من المعتقلين . وهناك الآن ما لا يزيد على ١٠ أشخاص مسجونين لأسباب سياسية . ومن بين الذين يعتقد بأنهم ما زالوا محتجزين هناك يوجد أبناء عم هما جانواريو ودافيد كزيمنيس ، وميانو بونابرتي ، والثلاثة اعتقلوا بعد حادث ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ؛ وهناك مجموعة من خمسة أشخاص(٧) كانوا يؤدون خدمتهم الوطنية في مقاطعة اويوكوسي

---

(٧) وفيما يلي أسماؤهم: وينسسلاو دى كارفالو ، وفنسنتي نونيس ، وسيليسيتنو داكونسيتساو ، وخوزى أغابيتو ، واسبيريتو سانتو .

وقت الغزو الاندونيسي وقد نظموا الى كوماركا عام ١٩٧٧ حيث بقوا محتجزين هناك منذ ذلك الحين . وقد أعربت منظمة العفو الدولية في عدة مناسبات عن قلقها ازاء الاحوال القائمة في كوماركا . وتفهم المنظمة أن هناك منذ عام ١٩٨٠ بعض التحسن في حالة الاغذية والرعاية الطبية التي تقدم الى السجناء . ومع ذلك فان التقارير التي جاءت مؤخرا تثبت ان مرض السل قد تفشى في السجن . ويوجد لدى منظمة العفو الدولية أسماء احد عشر من المساجين السابقين الذين توفوا بسبب السل ويعتقد أنهم أصيبوا به في كوماركا . كما تفهم منظمة العفو الدولية ان المساجين كانوا يضطرون لدفع النقود لتأمين الافراج عنهم من كوماركا وان بعض المعتقلين على الأقل قد بقوا في السجن لأنهم لم يتمكنوا من دفع الاموال .

وبالاضافة الى مجموعة السجناء الصغيرة المتبقية في سجن منطقة ديلي ، فقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عديدة عن محتجزين بدون محاكمة في مراكز أخرى للاحتجاز . فمنشآت الاحتجاز التي تلحق بمراكز القيادة العسكرية والبوليسية المحلية متوفرة في كل من المناطق الثلاث عشرة في الاقليم . وقد وردت تقارير عن محتجزين لاسباب سياسية في سجون مثل ليكويكابو يوتولارى ، وفيكويكا ، وبادكاو . كما كان هناك تقارير عديدة عن مراكز خاصة للاحتجاز في ايلو واتباى وهي تضم عددا من المساجين السياسيين . وهناك أيضا تقارير عن أشخاص سجنوا لاسباب سياسية وأرسلوا الى جزر أخرى غير اتورو وذلك في المناطق البحرية التابعة لتيمور الشرقية وكذلك الى الجزر الاندونيسية فلوريس وسمباوا وبالي .

وباستثناء البرنامج المستمر للزيارات الى جزيرة أتورو لم يسمح للمنظمة الدولية للصليب الاحمر بامكانية الوصول الى أى من السجون غير سجن منطقة ديلي وسجن ملحق بقيادة المنطقة العسكرية في لوس بالوس . على أن من المفهوم أن السلطات لم تسمح بأى زيارة حتى الى هذه السجون منذ شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

خاتمة

في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٨٣ كتبت منظمة العفو الدولية الى الرئيس سوهارتو تلفت نظره الى ما يقلقها من أن الكراسات المشار اليها أعلاه يبدو أنها تتغاضى رسميا عن التعذيب بل وحتى يمكن أن تتغاضى عن عمليات قتل مناصرى منظمة فريتيلين . وقد حثت منظمة العفو الدولية الرئيس سوهارتو بأقوى ما يمكن على اصدار تعليمات فورية لجميع القوات الخاضعة له بحظر تعذيب السجناء في جميع الاحوال .

وذكرت منظمة العفو الدولية الرئيس سوهارتو أنها نقلت الى الحكومة الاندونيسية في عدد من المناسبات خلال السنوات الماضية قلقها ازاء التقارير المتكررة التي تفيد بوجود انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ترتكبها القوات الاندونيسية في اقليم تيمور الشرقية . وأشارت المنظمة الى رسالة سابقة كتبتها الى الرئيس سوهارتو في نيسان / ابريل ١٩٨٠

تعرب فيها عن قلقها ازاء تقارير انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في تيمور الشرقية بما في ذلك تقارير تفيد بأن عددا من الناس الذين استسلموا للقوات الاندونيسية أو الذين قبضت عليهم القوات الاندونيسية قد "اختفوا" بعد ذلك ويمكن أن يكونوا قد أعدموا . وفي تلك المناسبة حثت منظمة العفو الدولية الرئيس سوهارتو على اصدار تعليماته للقوات الاندونيسية في تيمور الشرقية لضمان سلامة هؤلاء الأشخاص المستسلمين عملا بشروط العفو الذى منحه لهم هو شخصيا في شهر آب/أغسطس ١٩٧٧ .

وقد أجابت الحكومة الاندونيسية على بيان منظمة العفو الدولية المتعلق بقلقها ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي يبدو أن الحكومة تتغاضى عنها في تيمور الشرقية ، وذلك بانكارها ان وزارة الدفاع والامن قد أصدرت أية كتيبات تغطي تيمور الشرقية بالتحديد (٨) .

على أن منظمة العفو الدولية لا تعتبر رد الحكومة الاندونيسية مرضيا . فقد قالت المنظمة ان الكتيبات الموجودة لديها قد صدرت لا عن وزارة الدفاع والامن ، وهو ما يبدو أن الناطق الرسمي يلمح به ، ولكن عن القيادة العسكرية في تيمور الشرقية . وليس لدى منظمة العفو الدولية أى سبب يدفعها للشك في صدق هذه الكتيبات .

ونظرا لغياب تأكيدات رسمية تفيد بعدم تشجيع أنواع السياسات التي تذكرها الكتيبات وتسمح بها ، فان منظمة العفو الدولية باقية على قلقها الشديد ازاء آفاق حقوق الانسان في تيمور الشرقية . ونظرا للادلة المتوفرة حاليا والتي تقول بأن حقوق الانسان لمواطني تيمور الشرقية الأفراد تنتهك بصورة منتظمة وباستمرار منذ الغزو الاندونيسي ، ونظرا لعدم وجود ما يدل على أية رغبة رسمية في ابطال ما يبدو من سياسات معمول بها ولا ينتظر منها الا أن تؤدى الى ارتكاب هذه الانتهاكات ، فان منظمة العفو الدولية باقية على قلقها الشديد ازاء حالة حقوق الانسان لشعب تيمور الشرقية التي ستبقى منتهكة طالما ان شعب تيمور الشرقية يعرب عن معارضته للاحتلال الاندونيسي .

---

(٨) ورد على لسان ناطق باسم وزارة الدفاع والامن ما يلي : "اننا لم نصدر في أى وقت من الأوقات كتيبا يخص تيمور الشرقية" . وأضاف ان هناك كتيب عام لجميع الوحدات العسكرية الاندونيسية ولكنه امتنع عن تقديم أية تفاصيل . وقال ان تيمور الشرقية تعتبر جزءا من اقليم اندونيسيا ولذا فانه لم يصدر أى كتيب خاص يغطي تيمور الشرقية .